عن حزب الكنبة الفلسطيني

نواف التميمي

شاع تعبير حزب الكنبة مع ثورة يناير المصرية، في وصف لشريحة عريضة من الجمهور تختار الفرجة على مجريات الأحداث عبر شاشات التلفاز، من دون الاكتراث بالمشاركة الميدانية، ويفضّل أعضاء الحزب الفرجة على المشاركة لأسباب كثيرة، تتراوح بين اللامبالاة والشعور باللاجدوى. وغالبا ما يُربك أصحاب «الكنبة» استطلاعات الرأي العام التي تقف عاجزة عن رصد توجهات هذه الشريحة الصامتة، أو تحديد حجمها، أو قياس مدى تأثير غيابها في مجمل المشهد السياسي، لا سيما في استحقاقات انتخابية كالتي يستعد لها الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. وعلى الرغم من كل الحراك النشط الذي تشهده المناطق الفلسطينية المعنية بالانتخابات المقررة، وما تشير له تقارير كثيرة من توقعات بمشاركة واسعة للناخبين الفلسطينيين، قد تفوق 96%، حسب نتائج استطلاع للرأي أجراه منتدى العلاقات الدولية للحوار والسياسات، إلا أن من غير الواضح إذا ما كانت الشريحة العريضة من الناخبين الفلسطينيين سوف تتوجه إلى صناديق الاقتراع فعلاً، أم أنها ستلزم الكنبة وتكتفي بالفرجة عبر الشاشات أو الشرفات. ومن غير الواضح بعد، إذا ما كان الجمهور الفلسطيني المتحمس للانتخابات، كونها السبيل الوحيد للخروج من الجمود الذي يخيم على الساحة الفلسطينية منذ سنوات، سيُترجم هذا الحماس إلى فعل.

في انتخابات العام 2006، وهي آخر انتخابات تشريعية جرت في مناطق السلطة الفلسطينية، أقبل الجمهور على صناديق الاقتراع بدوافع كانت واضحة، فقد أقبل الفتحاويون على صناديق الاقتراع لغايتين: التصويت لصالح تنظيمهم التاريخي، ومنع تراجعه مقابل مرشحي حركة حماس، أو التصويت لصالح مرشحي حركة حماس، احتجاجا على قيادة «فتح» وللتعبير عن سخطهم على حزب السلطة الذي فشل في تحقيق ما وعد به، عندما انخرط في عملية السلام وما تلاها من أزمات سياسية واقتصادية في الأراضي الفلسطينية. أضف إلى ذلك تفرّد ثلة من القيادات الفتحاوية، والمحسوبين عليهم، بمعظم الوظائف الحكومية والمراكز القيادية والامتيازات المالية. وبالفعل، ساهم التصويت الانتقامي، في العام 2006، من شريحة فتحاوية عريضة في خسارة «فتح» الانتخابات، وتقدّم حركة حماس التي حصلت على 74 مقعدًا، إضافة إلى أربعة مستقلين كانوا محسوبين عليها، من أصل مجموع مقاعد المجلس، وعددها 132، فيما فازت حركة فتح بـ 45 مقعدًا، وحصلت بقية القوائم على تسعة مقاعد. في المقابل، حشدت حركة حماس كل قواعدها من منتسبين ومناصرين ومتعاطفين للتصويت لصالح مرشّحي الحركة لتحقيق انتصار كاسح على «فتح» التي احتكرت قيادة السلطة الوطنية والنفوذ فيها، منذ تأسيس هذه السلطة في 1994. ساهمت حدّة التنافس بين جمهور «فتح» (بمن في ذلك الناقمون) وجمهور حركة حماس في رفع نسبة المشاركة في تلك الانتخابات، إذ بلغ عدد المصوّتين مليونا و42 ألف ناخب من أصل عدد المسجّلين البالغ مليونًا و350 ألفًا. من غير الواضح إذا ما كان السواد الأعظم من الجمهور الفلسطيني سيخرج للتصويت في الانتخابات التشريعية المقبلة، أم أنه سيفضّل التزام الكنبة. على الرغم من الغموض الذي يحيط بإمكانية إجراء هذه الانتخابات، فإن غزارة قوائم المترشّحين تشير إلى حماسة غير مسبوقة في المشهد الانتخابي. ومع ذلك، من غير الواضح إذا ما كان عدد المرشّحين الكبير، وتعدد القوائم، سيدفع بمزيد من الناخبين للتوجه نحو صناديق الاقتراع أم أنه سيستثني ناخبين كثيرين عن التوجه إلى صناديق الاقتراع، وتفضيلهم المكوث في مقاعد الفرجة، بدل تكبد عناء الذهاب إلى مراكز الاقتراع، للتصويت في انتخاباتٍ قد تزيد طين الوضع الفلسطيني بلّةً، بدلاً من إخراجه من حالة السبات الطويل.

عامل آخر قد يزيد من إحجام الجمهور عن المشاركة، وبالتالي تضخيم حزب الكنبة، يتمثّل في غياب برامج سياسية واضحة لقوائم كثيرة مسجلة، أو عدم وجود فروق قيّمة في برامج القوى السياسية المتنافسة، سيما حركة فتح وتفرعاتها، وحركة حماس، وهو العامل الذي لعب دوراً حاسماً في انتخابات 2006، يوم نافس برنامج المقاومة برنامج أوسلو.

جموح القوة وجنوحها... الولايات المتحدة نموذجاً

أسامة أبو ارشيد

حلّت، في التاسع من شهر إبريل/ نيسان الجاري الذكرى الثامنة عشرة لسقوط بغداد بأيدي القوات الأميركية الغازية، وانهيار نظام الرئيس العراقي الراحل، صدّام حسين، وإعلان احتلال العراق رسمياً. ويوم الأربعاء الماضي، أعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، قراره النهائي ببدء سحب القوات الأميركية من أفغانستان، مطلع الشهر المقبل (مايو/ أيار)، على أن يكتمل الانسحاب قبل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول المقبل، في الذكرى الـ20 لهجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 التي أدّت إلى مقتل نحو 3 آلاف شخص، وكانت السبب المباشر لغزو الولايات المتحدة أفغانستان، وإسقاط نظام حركة طالبان الذي كان يحكم البلاد آنذاك. وبذلك، تكون واشنطن قد أنهت أطول حروبها في تاريخها، إذ دخلت عامها العشرين. وكانت إدارة جورج بوش الابن قد غزت ذلك البلد في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2001، بعد أقل من شهر على هجمات 11 سبتمبر/ من العام نفسه في كل من نيويورك وواشنطن، وتبنّى المسؤولية عنها تنظيم القاعدة الذي كانت قيادته ومعسكراته الأساسية تتخذ من أفغانستان ملاذاً آمناً. وما بين الحربين تكمن بعض أبعاد قصة استنزاف القوة والنفوذ الأميركيين، من حيث أرادت الولايات المتحدة أن تعزّزهما وتسطر بالدماء وقوة السلاح أحادية القطبية عالمياً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، ولكن الرياح لا تجري دوماً كما تشتهي السفن. كما أن القوة، إن أفلتت من عقالها، والعظمة إن جمحت، تصبحان عبئاً لا رصيداً. يعتقد أغلب الساسة الأميركيين أن الغزو الأميركي لأفغانستان كان «حرباً ضرورة»، ولكنهم يختلفون على الطريقة التي أديرت بها عبر ثلاث إدارات متتالية، هي إدارات بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب. عبثاً حاول أوباما وترامب الانسحاب من أفغانستان، ولكن المؤسسة العسكرية بقيت تعوق مساعيهما. واليوم، يؤكّد بايدن أنه لن يُورّثَ هذه الحرب لرئيس خامس، على أساس أنه الرابع الذي يرثها. وهو قد شدّد، في حيثيات قراره، على أن الإبقاء على القوات الأميركية في مكان واحد أمر غير منطقي في ظل تصاعد التهديدات العالمية، فيما يبدو أنها إشارة إلى تصاعد التحدّيين، الصيني في المنطقة المعروفة بـ«آسيا المحيط الهادئ»، والروسي على أعتاب أوروبا الشرقية وفي قلب الشرق الأوسط. ويبقى أن نرى وننتظر إن كان سينجح بايدن حيث فشل أربعة رؤساء قبله. أما في ما يتعلق بغزو العراق، فإن ساسة أميركيين كثيرين يعتبرون أنها كانت «حرب خيار» لا «حرب ضرورة»، وأنها كانت خطأً كارثياً ارتكبته إدارة بوش عام 2003، تسبّب في تعزيز «طالبان» نفوذها في أفغانستان، واستنزفت الولايات المتحدة استراتيجياً وعسكرياً واقتصادياً، وأطلقت موجةً جديدةً مما تسميه واشنطن «الإرهاب الإسلامي»، وزعزعت استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها أصلاً.

في عام 2019 أفاد دراسة صادرة عن معهد واستون للعلاقات الدولية والعامة في جامعة براون الأميركية بأن «الحرب على الإرهاب» في الشرق الأوسط وأسيا وأفريقيا، والتي توسعت لتشمل 80 دولة، بما فيها أفغانستان والعراق وسورية واليمن والصومال.. إلخ، كلفت خزينة الولايات المتحدة، منذ سبتمبر / أيلول 2001 وحتى سبتمبر / أيلول 2019، أكثر من 6,4 تريليونات دولار. وهذا لا يأخذ في الحسبان نسب التضخم والفوائد، كما أنه لا يشمل عامي 2020 و2021. وليست هذه الكلفة بشيء إذا ما قورنت بالكلفة البشرية، إذ تذكر الدراسة نفسها أن أكثر من 800 ألف إنسان قتلوا جرّاء تلك الصراعات، أغلبهم مدنيون، وأن أكثر من 21 مليون شخص شرّدوا. مرة أخرى، لا تشمل هذه الأرقام عامي 2020 و2021. التكاليف المباشرة لحربي العراق وأفغانستان وحدهما تقترب، إلى الآن، من حاجز الأربعة تريليونات دولار. أيضاً، هذه الأرقام مضللة، فهي لا تأخذ في الاعتبار نسب التضخم والفوائد وتكاليف الرعاية الصحية للجنود الأميركيين المصابين، وما إلى ذلك من أمور.

المفارقة أن عشرين عاماً من هذه الحروب المتواصلة، وعلى الرغم من كل العظمة والقوة العسكرية، إلا أن الولايات المتحدة لم تتمكّن من الانتصار فيها. في أفغانستان، تفاوض منذ إدارة بوش حركة طالبان بحثاً عن انسحاب يحفظ ماء الوجه. أما العراق فقد تحوّل إلى ساحة نفوذ إيرانية تستخدمها طهران لتصفية حسابتها العالقة مع واشنطن. لقد أثبت عقدان من «الحرب العالمية على الإرهاب» أن أي قوة عسكرية تقليدية، مهما بلغت من العظمة والتطور، ليست قادرة على حسم حروب عصابات في ساحات دولية مفتوحة. أيضاً، أثبتت العقدان الماضيان أن المبالغة في الاعتماد على القوة العسكرية يكون لها ارتدادات سلبية على الطرف الذي يظن أنه يملك مقوماتها. كما أن ثمّة درساً ثالثاً قاسياً تعلمته واشنطن مفاده بأن الإيديولوجيا لا ينبغي أن تكون البوصلة التي تسترشد بها القوى العظمى في وضع استراتيجياتها العملية. لقد كان لنظريات «المحافظين الجدد» الطوباوية تداعيات كارثية على الولايات المتحدة، من ذلك إصرارهم على ضرورة حفاظها على عالم تكون فيه هي القوة العالمية الوحيدة المهيمنة، وهوسهم المطلق بالقوة العسكرية الأميركية الهائلة.

> يبدو أن الولايات المتحدة تعاني من عارض عدم القدرة على تجنّب المعارك الهامشية في ظل ضغوط اللوبيات القوية

اليوم نشاهد بأم أعيننا تهاوي تلك النظريات الإيديولوجية الواهمة، كما نشاهد تداعياتها الاستراتيجية. تكفي الإشارة إلى الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري الذي أصبح يهدّد بجدّية الهيمنة الأميركية عالمياً، وهو ما دفع إدارات أوباما وترامب، وبايدن اليوم، لمحاولة كبحه واحتوائه. كانت يكين تتابع بشغف التورّط الأميركي تلو الآخر في معارك هامشية، في حين تراكم هي قوتها بصمت وهدوء، حتى دقّت ساعة الحقيقة، وأصبحت عصية على الاحتواء. هذا ليس تقديراً شخصياً، بل يجد تعضيداً له في تصريحات رسمية أميركية. وهذا هو بايدن يقول الشهر الماضي (مارس/ آذار) إن الصين تسعى إلى أن تصبح أغنى وأقوى دولة في العالم، وفرض استبدادها القمعيّ عليه، وهو ما لن تسمح به واشنطن. أما وزير دفاعه، لويد أوستين، فكان أكثر وضوحاً، الشهر الماضي، حين قال إن الصين تمثل «تهديداً متنامياً». وأضاف، إنه بينما ركزت الولايات المتحدة على الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين، «عملت الصين على بناء قدرة عسكرية حديثة»، وهو ما أدّى إلى تآكل ميزة الولايات المتحدة التنافسية عسكرياً، وإن كانت «لا تزال متفوقة (على الصين) وسنضاعف هذا التفوق من الآن فصاعداً».

ولكن، هل تستطيع الولايات المتحدة، فعلاً، أن تخفّف من تورّطها في الشرق الأوسط والتفرّغ لاحتواء المارد الصيني، كما يقول أوستين؟ أشك في ذلك، فقبل أيام فقط كان أوستين نفسه في إسرائيل يتعهد لها بضمان تفوقها العسكري والحفاظ على أمنها، ويؤكد لها أن أي اتفاق نووي جديد مع إيران لن يكون على حسابها. بمعنى آخر، يبدو أن الولايات المتحدة تعاني من عارض مفاده عدم القدرة على تجنّب المعارك الهامشية في ظل ضغوط اللوبيات القوية وواشنطن.

باختصار، امتلاك أدوات «القوة الغاشمة»، كما وصفها يوماً الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وهو يهدّد النصر. وإذا كانت «القوة الغاشمة» الأميركية الهائلة فشلت في تحقيق ذلك أمام تنظيماتٍ تشنّ حروب عصابات عليها، وتسعى إلى إجهاضها عالمياً عبر استراتيجية «الألف جرح»، بمعنى استنزافها بشكل تدريجي وبطيء حتى تنهار، فإن دولاً صغيرة وهامشية، لا تملك مقدّرات طبيعية، ولا كفاءات فذّة تدير كفّة القيادة، لن تنجح أين فشلت القوة الأعظم. إنها السنن الكونية التي يستعصي على بعضهم فهمها!

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

السّودان و«السخاء» الإثيوبي بشأن سد النهضة

جمال محمد إبراهيم

1- ما بين السودان وإثيوبيا شد وجذب دبلوماسي في خلاف غير معهود بين دولتين جارتين، حول مشروع سد النهضة العظيم الذي شرعت في تشييده إثيوبيا في الأحباس العليا لنهر النيل الأزرق، والذي يجري إلى أحباسه الدنيا عبر السودان ومصر. كتبت الجغرافيا للسودان ولإثيوبيا أن يكون النيل الأزرق شريانا يجسّد اللُّحمة بينهما، وقد كانا في التاريخ القديم إقليما واحدا اسمه «كوش». ومن عجب ألا يستشعر البلدان ذلك العمق التاريخي الذي جمعهما. وإن نظرنا في التاريخ القريب، فقد شهدت الدولة المهدية في السودان علاقات وطيدة مع الحبشة، وهو الاسم القديم لإثيوبيا. لقد بعث إمبراطور الحبشة منيلك، أواخر القرن التاسع عشر، أحد سفرائه إلى أم درمان، عاصمة الدولة المهدية، وحمله رسالة نيابة عن فرنسا، تحذّر من نيات بريطانيا إعداد حملة للقضاء على الدولة المهدية القائمة في السودان وقتذاك. على الرغم من استخفاف الخليفة التعايشي، الحاكم في السودان، بتلك الرسالة، لكن الشاهد أن ذلك التواصل الدبلوماسي يعكس تلك الصلات المتجذّرة في التاريخ.

2- عوض أن تعكف الدولتان لحسم خلافاتهما بالطرق الدبلوماسية، ولهما فيها تاريخ قديم، إلا أنّ بعض ما بدا من توجهات لتصعيد، قد يدفع البلدين إلى حوافّ مواجهات، لا تحمد عُقباها، خصوصا من إثيوبيا، وإن بدت أيضا ردود أفعال تصعيدية من بعض أطراف في السودان.

مع أن الخلاف المحتدم الآن حول السدّ، بين دولة المنبع، إثيوبيا، ودولة المعبر، السودان، ودولة المصب، مصر، فإنّ تزامن ذلك الخلاف مع انتصال ليست ذات صلة مباشرة بذلك الملف، لكن لها أبعادا سياسية وفنية غير خافية، تتجاوز خطوتها التعقيدات المتصلة بمشروع سد النهضة الإثيوبي. خشية مصر من تشييد السد تتصل بتأثيره على الأحباس الدنيا، واحتمالات تناقص حجم مياه النيل المتأتية إليها حال تشغيله. أمّا السودان فخشيته أكبر، لجواره الجغرافي والتاريخي المباشر لإثيوبيا، حال اكتمال مراحل ملء السّد أو تشغيله. ثمّة انشغالات فنية وأمنية تتصل بالسدود المقامة داخل شرق السودان وإلى أواسطه، يبعد سد النهضة الذي يجري تشييده غربي إثيوبيا، على بعد نحو خمسة عشر كلم من الحدود المشتركة مع السودان. في حال نقصان في انسياب مياه النيل الأزرق، ستتأثر الأراضي الزراعية في السهول الخصبة في شرق السودان وحتى أواسطه، كما أن زيادة انسياب مياه النيل الأزرق سيهدد المدن والقرى في كامل شرق السودان بدمار وخراب بصعب تقديرهما. في الوقت نفسه، لا تنفي تلك الانشغالات منافع ومكاسب للسودان متوقعة، لناحية ضبط معدلات انسياب مياه النيل الأزرق العابرة أراضيه، وأيضا الطاقة الكهرومائية المستولدة من ذلك السد، وتعهدات إثيوبيا بتزويد السودان منها.

> تبقى الدبلوماسية طريقاً سالكاً لا ينبغي أن يهجره أيّ طرف، فالتعاون العادل والسلم الآمن هما صمام أمان لجميع الأطراف

3- للسودان وإثيوبيا علاقات ضاربة في عمق التاريخ، إلا أن مشروع تشييد سد النهضة حاليا شهد تزامنا غير متوقع لملفات سياسية، تراجعت معها احتمالات احتوائها بيسر، أو تجاوزها بسلاسة، بحكم علاقات الأخوة التاريخية بين البلدين.

ثمّة ملف أول شهد صراعا محتدما بين الحكومة المركزية في إثيوبيا وإقليم التيغراي غربي البلاد، إذ من تداعيات تلك الحرب الأهلية في إثيوبيا أن نزح عشرات الآلاف من «التيغراي»، هربا من الحرب، وعبروا إلى الأراضي السودانية لاجئين. وشكلت تلك الظروف الإنسانية عبئا إضافيا على الحكومة الانتقالية في السودان، والتي كلفت بتهيئة البلاد لحكم مدني رشيد في السودان، وليس لتتشغل بتحمّل مشكلات وأعباء إضافية من جوارها مع إثيوبيا.

ملف ثان تزامن مع نزوح اللاجئين من إثيوبيا هو تزايد تغوّلات مجموعات إثيوبية ومليشيات توغلت، واقامت في منطقة الفشقة الحدودية، منذ خمسينات القرن العشرين، داخل الأراضي السودانية، قبلت الأنظمة السابقة إبقاء ذلك الملف من دون حسم. أما وقد سعى السودان إلى تأمين حدوده، بعد ثورة ديسمبر المجيدة التي أسقطت النظام المباد الذي فرّط، مع فساد حكمه، في سيادة البلاد على أراضيها، فقد أبدت إثيوبيا احتجاجا لا تملك معه وثائق تسند ادّعاءها، أن منطقة الفشقة ليست سودانية، فيما يملك السودان الوثائق والاتفاقات التي تؤكد تبعيتها له، ويدعو إلى احترام الحدود بين البلدين.

ملف ثالث يتصل بالوجود الإثيوبي في السودان، يحمل إيجابيات غير منكرة من الطرفين، أن أبناء الجالية الإثيوبية المقيمين في مختلف أنحاء السودان، وعددهم أكثر من مليون، ويعملون في القطاعات الخدمية في البلاد، يعكس وجودهم تأكيدا لعلاقات الإخوة بين المجموعات السكانية بين البلدين. وإلى جانب الوجود المدني الكثيف للإثيوبيين، فإن لهم وجودا عسكريا ضمن القوات المشتركة الأممية والأفريقية التي انشأتها الأمم المتحدة في منطقة أبيي، ولم تحسم تبعيتها بعد بين السودان ودولة جنوب السودان.

ملف رابع أثارته إثيوبيا، وله علاقة مباشرة مع مشروع سد النهضة، وهو ما يتصل بتقاسم مياه النيل بين البلدان الثلاثة، إثيوبيا والسودان ومصر. تصر إثيوبيا على مراجعة ما تسميها الاتفاقيات الاستعمارية المجحفة. لقد بدا أن مشروع سد النهضة قد أثار انتباه مصر إلى احتمالات تناقص انسياب مياه النيل، فشكل ذلك انشغالا استراتيجيا، فتطور ذلك الانتباه إلى انزعاج تقول مصر إنه يهدّد أمنها المائي.

4- على خلفية هذه الملفات التي تتباين طبيعتها، فإن خلط ملف بآخر، أو ربط مشكلة بأخرى، لن يساعد في إنجاح المساعي الدبلوماسية، ولا جولات التفاوض بين الدول الثلاث، حول مشروع سدّ النهضة. وإلى إنها إما جاءت في بداية العجين قبل اختماره، أو احترقت قبل أن ينقذها الخباز من النيران الزائدة، أو أفلتت من العمود المخصص لإدخالها إلى الفرن فتكورت على بعضها.

وتباع هذه النوعية من الخبز في النهاية بسعر أقل من السعر العادي، ولها زبائنها. وفي أوقات انفلات الظلم والفجاءة في بلد مركزي كمصر تتسع مساحة «الزّجُوع»، فتنطلق من الخبز لتشمل حتى الفن والدراما، الرمضانية خصوصا؛ مع اختلاف بسيط، أن «الرجوع الفني المخاباراتي» لا يراعي ضميرًا أو مهنية، فيقدم المسلسلات المعبئة المليئة بالعنف والإيحاءات والإيماءات والمقطات الجنسية الصريحة، أو «الكسر» بلغة السوق، على أنها الأفضل، بغرض تدمير بنية المجتمع وخلخلته، وإفساد ذائقة الأجيال، بخاصة الشابة والمقبلة على الحياة أكثر. وكما أنه في الرجوع من الخبز يبقى الأسوأ الذي لا يقبل به مشتر، لاختلاطه بمواد سامة من مازوت ومخلفات الطاقة التي يعمل الفرن البدائي البلدي بها، فهناك دائما مسلسل أو أكثر، بعد «الماستر»، أو الأكثر سوءًا من بين كل الدراما الرمضانية، بخاصة بعد عام 2014. وحازها في العام الماضي مسلسل «الاختيار» في موسمه الأول، الذي انطلق من شهداء للجيش في أحد الكمائن، لتصوير أن المختلفين والمقاومين والمناوئين لنظام عبد الفتاح السيسي هم من «الإرهابيين» الراغبين في عدم استقرار الوطن أو ارتكازه أو عودته إلى أُحمته ونسيجه الاجتماعي.

> يبدو ان الولايات المتحدة تعاني من عارض عدم القدرة على تجنّب المعارك الهامشية في ظل ضغوط اللوبيات القوية

مثّل المسلسل في موسمه الماضي محاولة مستميتة من صاحب المخبز البلدي الذي يحكم مصر لإقناع زبائنه ممن يعذون بعشرات الملايين بأن أسوأ ما في «خبزه الرجوع» هو أفضل ما في الأسواق، ولا بديل عن قمحه غير الناضج وتفحمه ومازوته، لاستمرارهم على قيد الحياة؛ وإلا فإن البديل طرحه «الخائب» للفوضى والدماء اللذين لا وجود لهما سوى في خيال الحاكم المريض الذي يُملي على كاتب السيناريو والمخرج والقائمين على العمل، وكانهم مجندون، لكن لإرهاب الوطن وتحجيمه وزجّه في الجحيم، بدلًا من البحث عن طريق لإنقاذه من مصائب الانقسام والضعف والوهن والكوارث المتتالية، فضلًا عن تضاعف الديون التي تراكمت في عشرات السنوات، لتبلغ الضعف في أخر أربع سنوات.

ولم يكتف الحاكم وأتباعه بما تعانيه الكنانة، بل بدلا من بحثه عن حلّ لمعضلة السد الإثيوبي، الأسوأ والأكبر والمنذرة بعطش التربة والأراضي الزراعية وتشققها، وبدلًا من الانسحاب من اتفاقية 2015 التي فضل الجنرال فيها اعتراف إثيوبيا ودول أفريقية بشرعيته، على حساب الأجيال، وحياة شعب من المفترض أن يراعي أدنى قدر من الضمير فيه، على الأقل لبيئي رئيسًا له؛ وبدلًا من التركيز على خطر قلة نصيب مصر من النيل، والعمل على إخراج مسلسل درامي يليق بواحد من أطول أنهار العالم، يتناول تاريخه وجريانه بالخير في ربوع دول أفريقية، منها مصر، راح السيسي يغزل وينسج خيزه الفني الرجوع، فاعد العدة والتوجيهات للنسخة الثانية من «الاختيار»، وفيها يدخل على الخط مشاهير من فناني مصر، ممن يفضّلون ذهب السلطان على جميل سكنى قلوب عشرات الملايين من أهل مصر.

بخبز الرجوع الأكثر من فاسد، إذ ستبدو المذبحة في ميدان رابعة العدوية (صيف 2013)، من وجهة نظر النظام المزيفة، أن المستضعفين الذين حلموا بديمقراطية وحكم عادل ببلدهم تمنوا أكثر من اللازم، فطاب لهم حلم ازدهار بلدهم واستقراره ونهضته وبالتالي تقدمه.

ولن يذكّر المسلسل أن ذاك ما لم يكن ليرضاه باي حال العدو الصهيوني، وبعض أعوانه من الخونة في طرف من دولاب الدولة. ولأن الدراما والفن انطلقا رأسًا على عقب، فقد جاء المسلسل معمعًا في تدمير رؤية بعض المخلصين باستقرار مصر، بتجمع أطياف المجتمع كله على هدف واحد، اختيار محنة مياه النيل المقبلة بقسوة ضارية، ليشغل النظام أعين الجميع بطرح رؤية الفتوة والبلطجي عن «رؤيته» الخاصة ببراءته من إجرامه وتلبس «الضحية» بالرغبة في الدفاع عن حقوقه!

(كاتب مصري)

ماكرون والاستثمار في الإسلاموفوبيا

بشير البكر

بعد أربعة أعوام في الحكم، تبيّن أن الرئيس الفرنسي الحالي، إيمانويل ماكرون، ضحل ثقافيا. ويتفوق بذلك على الرئيس الأسبق، نيكولا ساركوزي، الذي كان يفاخر بأنه لا يعرف الثقافة الفرنسية، وجاهر مرّة بأنه لم يقرأ الروائي ستاندال الذي يعد أحد كبار الكلاسيكيين الفرنسيين. ولا تقف أمية ماكرون عند فقره الثقافي، بل تتجاوزه إلى السياسة، وهو الذي قبل أن يصل إلى الرئاسة لم يكن أكثر من مصرفي طموح.

ويحدّد اليوم مواقفه مجموعة من المستشارين الذين يتصف بعضهم بالسطحية، مثل ملهمه في شؤون الإسلام الكاتب جيل كيبيل الذي يرى أن المسلمين خطر على المجتمع الفرنسي والقيم الأوروبية، ويدعو إلى فرض معاملةٍ تمييزيةٍ تجاههم وفصلهم ونزعهم عن باقي فئات المجتمعات الأوروبية، مع إحكام القبضة الأمنية عليهم، لحظر تحكم الإسلاميين في النظام السياسي لدول أوروبا، سيما فرنسا، وكل ما ورد على لسان ماكرون بخصوص الإسلام، كديانة «مأزومة» والمسلمين كجالية «انفصالية»، تعود جذوره إلى كتابي كيبيل «ضواحي الإسلام» و«الخروج من الفوضى» اللذين يفصل بينهما قرابة ثلاثة عقود. ولكنهما يدعوان إلى إعلان «إسلام فرنسيّ جديد»، يُحلل أتباعه من القيم الدينية، ويُقاس بقيم الجمهورية الفرنسية.

ويقدّم ماكرون نفسه صاحب مشروع لإعادة هيكلة الإسلام وإصلاحه تحت عنوان محاربة «الانفصالية الإسلامية»، سوف يطبقه في فرنسا، ومن ثم يعمّمه على أوروبا والعالم، كون فرنسا تضم أكبر جالية إسلامية في أوروبا، حوالي ستة ملايين، وثاني ديانة بعد المسيحية الكاثوليكية، ولكن تناوله الإسلام على نحو سطحي واستفزازي ينم عن جهل بهذا الدين، بل إن التصريحات التي دأب على إطلاقها، منذ اغتيال المدرس الفرنسي، صامويل باتي، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لا تعدو أن تكون نوعا من الاستثمار في الحدث بلغةٍ لا تختلف عن التي درج عليها خطاب اليمين المتطرّف والشعبوي، والذي يصنّف الإسلام في خانة العداء للقيم الغربية والعلمانية والديمقراطية.

وعوضا عن أن يقدّم ماكرون نفسه رئيسا لكل الفرنسيين، فإنه تحوّل، في فترة، إلى ناشط سياسي يردّد كليشيهاتٍ يجري تداولها في وسائل التواصل، والتي تحفل بكلام غثّ ولغة عدائية وصور نمطية عن الإسلام والمسلمين في أغلب الأحيان. ومن الواضح أن ما يحرّك ماكرون هو الاستثمار السياسي في الإسلاموفوبيا التي صارت موضة أوروبية دارجة، ولكن حقوق الملكية الفكرية مسجّلة بأسماء ساسة فرنسيين من اليمين المتطرّف، في وقتٍ يدافع عن الإسلام عدد لا يستهان به من المفكرين المرموقين، ويقدّمونه من منظور مختلف، ومن هؤلاء فرانسوا بورغا وأوليفيه روا.. إلخ.

الإسلام ليس في أزمة، هو مثل كل الديانات الأخرى، بل ماكرون هو المأزوم، والذي تكبر أزمته كلما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية التي تصادف بعد حوالي عام. ولذلك يبدو على عجلة من أمره، لتفعيل مشروعه عن «الانفصالية الإسلامية» لحصد أصوات اليمين المتطرّف، بعد أن فشل في تقديم حلولٍ لمشكلاتٍ تقع في صلب اختصاصه، وهو الاقتصاد، والذي انتخبه الشعب على أمل أن يحمل مشروعا جديدا، ويتفرّغ لمعالجة هذا الملف، كرئيس شاب جاء، من وسط عالم المال والمصارف، ولكنه انصرف إلى العمل السياسي الصرف فتبيّن مدى عجزه. وهو بالمقارنة مع رؤساء فرنسا الذين سبقوه يكاد يكون الوحيد الذي تقترب ولايته الرئاسية من نهايتها من دون إنجاز شخصي.

وسجلت إدارته جائحة كورونا فشلا ذريعا، وليس مصادفة أن فرنسا هي الوحيدة من بين الدول الكبرى التي لم تصل إلى إنتاج لقاحها الخاص، بعد أن كانت الأولى عالميا ضمن هذا الميدان.

شرّ النظام السوري ما يُضحك

جهانة فرحات

يمتلك النظام السوري فيضاً هائلاً من الانفصام عن الواقع، ولوزارة خارجيته حصة الأسد. قبل سنوات، بشرنا الراحل وليد المعلم أنه «سننسى أن هناك أوروبا على الخريطة وسنتجه شرقاً». مات المعلم ولا تزال أوروبا على الخريطة التي أراد شطب قارّة بأكملها منها كرمى لعيون رئيسه. الوزارة عينها في عهد خلفه، فيصل المقداد، تبدو وفيةً لهذا النهج. قبل أيام، أصدرت بياناً حمّلت فيه أميركا عواقب سياستها الإجرامية، واتهمتها بـ«نهب النفط والقمح السوري وتسخيره لخدمة خزائنها وإرهابييها على حساب تجويع الشعب السوري وإفقاره وحرمانه من ثرواته الوطنية»، قبل أن تطالبها بـ«التعويض عن الأضرار الجسيمة والخسائر الفادحة التي ألحقها العدوان والاحتلال الأميركي بحق الشعب السوري». كما ذهبت باتجاه حثّ «جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على الوقوف بقوة مع سورية لردع هذا الاستهتار الأميركي بالقانون الدولي وبحقوق الشعوب وثرواتها».

يُخيّل لمن يقرأ البيان، للوهلة الأولى، أنه صادر عن نظام حريص على شعبه لا نظام لا يشبع من القتل، وحول الشعب نفسه الذي يتحدّث عنه، بفعل إجرامه، إلى شعب مهجر ولاجئ ونازح بالملايين، وأن من بقوا في البلاد، حتى من أنصار النظام، فعلوا ذلك لانعدام الخيارات أمامهم، لا لسبب آخر. لكن المرء لا يحتاج وقتا كثيرا لتذكّر أن من كتب هذا البيان هو نفسه، على الأرجح، من خطّ بيان «رفض» ما خلصت إليه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لجهة وجود «أسباب معقولة للاعتقاد» بمسؤولية النظام عن استخدام غاز الكلورين على بلدة سراقب في عام 2018، والتحلّي بالوقاحة لوصف النتائج بالكاذبة، لأن النظام «من الأساس لم يستخدم أي غازات سامّة في بلدة سراقب أو أي مدينة أو قرية أخرى في سورية». مع العلم أن هذه النتائج لم تصدُر إلا بشقّ الأنفس، بعدما كانت حليفة النظام المخلصة، روسيا، قد بذلت كل ما في وسعها لإحباط أي محاولةٍ جدّية للتحقيق في جرائم النظام باستخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك إخضاع مساعي تمديد العمل بآلية تحقيق مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة في 2015.

ولا داعي للتذكير أيضاً بما فعلته أسلحة النظام المحرّمة بأهالي الغوطة في عام 2013. .. وخارجية النظام نفسها هي التي استعجلت، قبل نحو أسبوعين، من انعقاد مؤتمر بروكسل «للمرّة الخامسة من دون دعوة الحكومة السورية، الطرف المعني بشؤون الشعب السوري واحتياجاته والشريك الأساسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في العمل الإنساني في سورية».

يعيش هذا النظام، بمختلف مؤسساته وشخصياته، على قاعدة «إن لم تستح فافعل ما شئت واكذب بقدر ما ترغب». ولعل في ذلك التفسير المنطقي لما يقوم به هذا النظام منذ سنوات. يقتل الآلاف وينكر ذلك، يعذّب ويخفي الآلاف، ثم يتحدّث عن حقوق الإنسان، ويتساءل لماذا تفرض العقوبات، ولن يجد في الداخل من يذكّره أن كل ما يجري من تدهور وفقر وعوز وطوابير بسبب ممارساته خوفاً من بطشه.

يدع النظام يئن من وطأة الجوع، ويخرج بتصريحات عن معركة عملةٍ دُمّر من الخارج لتدمير «الدولة»، وعن دور مصارف لبنان ومسؤولية السوريين الذين وضعوا أموالهم فيها عوضاً عن حفظها في مصارف سورية، ثم يُتبع ذلك باتهاماتٍ لوحشية الرأسمالية العالمية وغسل الأدمغة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفوق ذلك يُخرج بعبع النيوليبرالية من قمقمه، قبل أن يتوّج ذلك كله بنصيحة وقف برامج الطبخ، كي لا يشاهد السوريون أكلاتٍ، ويتحسّروا لعجزهم لعدم الحصول عليها.

إسرائيل ومعضلة إيران

رندة حيدر

أظهرت المحادثات الجارية في فيينا مع إيران، بشأن العودة إلى الاتفاق النووي، عمق الأزمة التي تعانيها إسرائيل على صعيد وضعها السياسي الداخلي، وعلاقتها الإشكالية مع الإدارة الأميركية الجديدة للرئيس جو بايدن، وتداعيات هذا كله على الصراع الدائر بينها وبين إيران على المكانة والنفوذ في المنطقة. إسرائيل التي جزّها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في معركة انتخابية رابعة خلال عامين من دون حسم، تدفع اليوم ثمن 12 عاماً متواصلة من حكم نتنياهو وتحكّمه بالسياسة الإسرائيلية الخارجية، وبصورة خاصة باستراتيجية إسرائيل لمواجهة حصول إيران على سلاح نووي. والراهن اليوم أن ثمن الصراع الذي يخوضه نتنياهو على بقائه السياسي، وتمسّكه بمنصب رئاسة الحكومة، ومحاولته التهرّب من المحاكمة بتهم رشى وفساد، لم يعد يقتصر على شل الحياة السياسية في إسرائيل، وشخصنة الصراعات الداخلية، وفرض أجندة سياسية تتمحور حول مصالح سياسية ضيقة، بل

إن تدعيش الإسلام لواقع

بنسالم حمّيش

النزوع الحثيث والسافر إلى تدعيش الإسلام لا تخطئه أعين الملاحظين المتتبعين سريانه وتضخّمه، وهذا بالأمثلة ما قلّ منه ودلّ:

في 29 أبريل/ نيسان 2018، ظهرت في صحيفة ليبراسيون (Le Parisien) عريضة وقع عليها 300 من شخصيات سياسية وثقافية وإعلامية، كان من أبرزهم رئيس الجمهورية الأسبق، نيكولا سركوزي، وثلاثة وزراء أوّل يتقدمهم إيمانويل ڤالس. مضمون العريضة التنديد بمعاداة السامية لدى المسلمين (كذا!)، كما لو أن وجوه الصهيونية من بن غوريون وشارون ونتنياهو، وغيرهم كثير، هم ورثة يهود يثرب (المدينة المنورة) من بني قريظة وبني قنقاع وبني النضير، وكلهم حاربوا نبي الإسلام محمد، عليه السلام، ونكثوا عهودهم معه بلج وإمعان. أما دعوة العريضة الثانية فهي إلى تنقية القرآن من الآيات الموسومة بالتطرّف والإرهاب (كذا!)، على أن يضطلع بهذه المهمة الأئمة والخطباء في أمكنة العبادة، وعددهم 1200 بفرنسا. وبعيد ذلك، حرر ثلاثون من هؤلاء عريضة محتشمة، نُشرت في صحيفة لوموند، مفادها نعم لما هو مطلوب، لكن .. وبعد ذلك بقليل، وقعت حادثة ذات الصلة إلى حد مّا بالسياق نفسه، ويجوز تسميتها بحالة الشابة ابتسام منال (22 سنة) التي شاركت في مسابقة ڤوكس ب TF1 ليلة 18 /5 /2017، إذ غنت بصوت ملائكي مبهر «هاليلويا»، لليونار كوهن، فطرب لها الجمهور، واهتزّ لها أعضاء التحكيم انفعالا وإعجابا؛ إلا أن أيادي خفية حرمتها من الفوز بالجائزة الأولى، لكون الفتاة ظهرت على الخشبة مرتدية الحجاب، وعاودت غناءها باللغة العربية، هي سورية الأصل وفرنسية الولادة والنشأة. كما أنها على صفحتها في «فيسبوك»، اكتشف نقابيون من اليمين المتطرّف «الكتلة الهويتية» أقوالا لها تعود إلى 2016، أوّلوها على أنها تعبر عن تعاطفها مع الإسلامويين والهجمات الإرهابية، خصوصا منها هجمة مدينة نيس. ولم يكفوا عن التشهير بها، حتى بعد تبرئة نفسها من ذلك كله، وتأسفها على ما قد يكون بدر منها، نظرا إلى فتوتها وتحريف تسجيلاتها الفيسبوكية. وهكذا آثرت الانسحاب من المسابقة وطي صفحتها.. هل هذه هي فرنسا التي رفعت في ثورة 1789 مبادئ الحرية والمساواة والأخوة؟! هل هذه هي فرنسا فلاسفة الأنوار وكليمانصو وجوريس وزولا وهوغو وماسينيون وسارتر، وغيرهم من الأعلام الكبار الأحرار؟!

ومن المسهمين في تدعيش الإسلام، وهم عرب الاسم والخدمة والتمسّح بأعتاب الفرنكوفونية والفكر الطغياني، نذكر حالتين بارزتين: حالة يوسف الصديق/ تونسي الأصل، فرنسي الجنسية والتعلّق والهوى. هو ذو اسم على غير مسمى، إذ لا هو يوسف ولا هو الصديق، صاحبُ كتيباتٍ من حجم الجيب، نشرتها دار فرنسية صغيرة L'Aube. يعرّف نفسه بأنه أنثروبولوجي وفيلسوف، وهو، حسب متنه المتواضع، لا هذا ولا ذاك. ترجم إلى الفرنسية آياتٍ منتقاة جدا من القرآن، وأتبع هذا بكتيبين، اختار لهما عنوانين طنّانين: «لم نقرأ القرآن قط»، يدّعي فيه أن المسلمين (من شرّاح ومفسّرين، وعددهم يفوق المئات) لم يفعلوا طوال قرون سوى تلاوته، وبهذا يوهم، يا للحماقة! بأنه أول من قرأ الكتاب المبين. أما الكتيب الثاني فهو «سوء الفهم الكبير، الغرب أمام القرآن». وأعلن عن عزمه نشر كتيب آخر، ليس أقل شططا وفجاجة: «المسلمون ضد القرآن». ومما جأر به في «يوتيوب» إعجابه الشديد بكون كتاب صغير، حسب تعبيره، كالقرآن يحوي كمّا هائلا من المعارف والمعلومات، فيتناسى أن المتكلم فيه هو الله سبحانه وتعالى، علام الغيوب، يعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور. ولا غرو أن يخبط في القول ويهذي، هو الذي ينفي الوحي ويستبدله بالإلهام، كما فعل من قبله محمد أركون، وهما معا جعلا من هذا الإلهام ضريعا لإلهام شكسبير وغيره من أكابر الأدباء والمبدعين.. أما من يذكرُه صاحبنا بلسان الاعتزاز والتقريظ فهو الفيلسوف إيمانويل ليڤيناس، اليهودي المتصهين، الذي بارك حصار الجيش الإسرائيلي بيروت وحمايته مجزرة صبرا وشاتيلا في 1982، بدعوى «حق الدولة العبرية في الدفاع عن نفسها». فأي سذاجةٍ، بل غباوة جائرة، عند المسمى يوسف الصديق! هذا وإنه نقل إلى الفرنسية كتابات قصيرة من التراث العربي، وعددها سبع، كما نشر حواراته حول قضايا راهنة وأيضا القرآن في شريط رسوم (BD).

التقيت بالرجل قبل عشر سنوات في تونس. كنت أعلم أنه يقرّ بوجود كلمات يونانية في القرآن، مثل زخرف وسيماء، وأضفت له كوثر ولغة التي لعلها مشتقة من لوغوس. وبدا لي أن أورّطه في زلّة، فتلوت عليه: (ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا)، وسألته: ألا تكون الإشارة في هذه الآية إلى بينيلوب التي كانت تنقض غزلها للتلهّي ومداراة الوقت، في انتظار عودة زوجها أوليسيوس من رحلته المديدة، فهشّ صاحبنا وبشّ هاتفا: هو ذاك يا أستاذ، هو ذاك رعاك الله، وبهذه المزحة أضحكت سني. سألني إن كنت ألمّ باليونانية، أجبت أنْ نعم، أي بمفاهيمها ومقولاتها في القديمة (كاتريڤوسا) ذات الصلة بالفلسفة، وأتكلم بطلاقة اليونانية الحديثة (ديموتيكي). وتبين لي أنه لا يحسن لا هاته ولا تلك، وحين علّقت على ورود كلمات يونانية في القرآن الكريم، رادّا سببه إلى ظاهرة الكلمات المسافرة، سلّم علي وانصرف مع مرافقه. أما لقائي الثاني معه في تونس فكان صحبة أستاذة الأدب الفرنسي هالة الوردي التي قادته إليَّ لكونه ضريرا. ودار اللقاء حول أمور شتّى، منها روايتي «هذا الأندلسي» التي أرسلتها إليه ب PDF حسب طلبه. وحين تبين لي أنه لم يقرأها، حدّثته ورفيقته عن شخصيتها الرئيسية، عبد الحق ابن سبعين، الذي لم تكن له معرفة به. ثم عرّجنا على الآية 7 من سورة آل عمران، فقال بضرورة عطف «والراسخون في العلم» على «ولا يعلم تأويله إلا الله»، فعارضت ذلك العطف لسبب نحوي، كما قال به نحاة ومفسّرون، إذْ إن اللغة فعل وفاعل ومفعول به، مستشهدا بابن حزم القرطبي في كتابه «التقريب لحد المنطق والمدخل إليه»، حيث يقول ببطلان عطف «والراسخون في العلم» على الله عز وجل. ويعلّل «وليس كذلك، وإنما هو ابتداء كلام وعطف جملة على جملةٍ لبرهان ضروري نحوي»، فبدا لي أن المخاطَب لا يعرف هذا المرجع؛ وإذ استشهد بابن رشد خطّأتُ صاحب «فصل المقال»، فما كان منه إلا أن انتفض واقفا، وانصرف متشبثا بذراع مرافقته. ومن ثم انقضى ما بيننا، ولم أعد أسمع صوته إلا في «يوتيوب»، وهو يتكلم وأحيانا بعاميته التونسية المتقعرة، يجأر بأفكار أقلّ ما يقال عنها إنها غريبة أو طائشة، من صنف: «القرآن ليس المصحف، وعلينا بدراسته على أسس الفلسفة والعلوم الحديثة». وقد سبقه إلى هذه الدعوة الراحل محمد أركون، وكلاهما ظل بعيدا عن الجرأة والتنفيذ لما دعوا إليه.

وفي سياق كلامه السائب، اللامقيد بالعقل والروية، يعتبر أن من لم يقرأ التوراة والإنجيل فإسلامه ناقص. ولا شيء في ما كتب يثبت أنه اطّلع ولو على سفر واحد من أسفار التوراة الخمسة، ولا على الإنجيل قديمه وحديثه، وإنما كلامه بهرجةٌ وتبجّح ليس إلا. وفي اندفاع عنيف يهزأ بالمحدث الصحابي أبي هريرة، وينعت الشيخ يوسف القرضاوي بأسوإ النعوت، كالجهل والشعوذة، ويذمّ السيد قطب وتفسيره «في ظلال القرآن» ولا اطلاع له عليه، كما أنه يوصي بحل جامعات كالأزهر والزيتونة وإزاحتهما وبالتماثل القرويين، بدعوى أنْ «لا رهبانية في الإسلام»، وهو في هذا الحديث النبوي لا فهم له إلا بما يمليه عليه هواه، إذ الحديث، وهو صحيح، يعني أنْ لا غلوّ ولا تشدّد في أداء فرائض الدين وشعائره، ومن ذلك العزوبة الدائمة والتهجّد المتواتر والزهد المطبق، وغير ذلك مما ليس في شرعة الإسلام، وتنهى عنه السيرة النبوية الداعية إلى إعمال الوسطية والاعتدال .. ويذهب صاحبنا إلى المطالبة بإلغاء المجالس الدينية والفقهية، إذ كلها مع الجامعات المذكورة تنافي عمودية العلاقة بين الفرد والله وخصوصيتها، أي اللائكية التي يتعبّدها الرجل، كما لو أنها ديانة، ويتمسّك أيما تمسّك بأذيالها التي وهبته جنسيته الفرنسية، وما يتفرّع عنها. والجدير بالملاحظة أنه يسكت تماما، ويعمى عن أيِّ إشارةٍ إلى «ولاية الفقيه» في إيران، و«إمارة المؤمنين» في المغرب، وهذا إما من باب الخبط أو التقية.

والعجب العجاب أن الصدّيق هذا دُعي يوما إلى مجالسة إيمانويل ماكرون الذي أراد استنصاحه في أقوم السبل وأجداها لربط علائق جيدة ومعقولة مع جمعيات الجالية الإسلامية في فرنسا، فأتى تقوده مريدته الست هالة. فهل تعلمون ما كان جوابه؟ أن يُقْدم رئيس الجمهورية على حل تلك الجمعيات، وإبعادها تماما عن أي حوار، لكونها لا تؤمن باللائكية حقا، ولا تحترم مبادئها وقيمها. ولا ريب أن الرئيس خرج خالي الوفاض، وربما نادما على لقاءٍ أخذ من وقته، وكان هباء.

> في اندفاع عنيف يهزأ يوسف الصديق بالمحدث الصحابي أبي هريرة، وينعت الشيخ يوسف القرضاوي بأسوإ النعوت، كالجهل والشعوذة، ويذمّ السيد قطب وتفسيره «في ظلال القرآن» ولا اطلاع له عليه، كما أنه يوصي بحل جامعات كالأزهر والزيتونة وإزاحتهما وبالتماثل القرويين، بدعوى أنْ «لا رهبانية في الإسلام»، وهو في هذا الحديث النبوي لا فهم له إلا بما يمليه عليه هواه، إذ الحديث، وهو صحيح، يعني أنْ لا غلوّ ولا تشدّد في أداء فرائض الدين وشعائره، ومن ذلك العزوبة الدائمة والتهجّد المتواتر والزهد المطبق، وغير ذلك مما ليس في شرعة الإسلام، وتنهى عنه السيرة النبوية الداعية إلى إعمال الوسطية والاعتدال .. ويذهب صاحبنا إلى المطالبة بإلغاء المجالس الدينية والفقهية، إذ كلها مع الجامعات المذكورة تنافي عمودية العلاقة بين الفرد والله وخصوصيتها، أي اللائكية التي يتعبّدها الرجل، كما لو أنها ديانة، ويتمسّك أيما تمسّك بأذيالها التي وهبته جنسيته الفرنسية، وما يتفرّع عنها. والجدير بالملاحظة أنه يسكت تماما، ويعمى عن أيِّ إشارةٍ إلى «ولاية الفقيه» في إيران، و«إمارة المؤمنين» في المغرب، وهذا إما من باب الخبط أو التقية.
> تصدر عن بوعلام صلصال مواقف وكتابات عنصرية محقّرة في حق العرب وثقافتهم، ومعروفٌ بتأييده إسرائيل وزياراته لها

والعجب العجاب أن الصدّيق هذا دُعي يوما إلى مجالسة إيمانويل ماكرون الذي أراد استنصاحه في أقوم السبل وأجداها لربط علائق جيدة ومعقولة مع جمعيات الجالية الإسلامية في فرنسا، فأتى تقوده مريدته الست هالة. فهل تعلمون ما كان جوابه؟ أن يُقْدم رئيس الجمهورية على حل تلك الجمعيات، وإبعادها تماما عن أي حوار، لكونها لا تؤمن باللائكية حقا، ولا تحترم مبادئها وقيمها. ولا ريب أن الرئيس خرج خالي الوفاض، وربما نادما على لقاءٍ أخذ من وقته، وكان هباء.

حالة بوعلام صلصال: تعرّفت منذ بضع سنين على هذا الروائي الجزائري الأصل، المقيم ببومرداس، في أثناء حضورنا معا في معرض الكتاب الدولي بمدينة تيسالونيك. ولما أن تحدثت في الجلسة الافتتاحية باليونانية، إذا به في ختامها يسلم عليّ ويقول: أنت ولا شك بربري من أصل إغريقي، فاكتفيت بالرد عليه: أعلم أن في القبايل واليمن أناسا أحمل اسمهم حميش، لكن ما أوقنه هو أني عربي اللسان والثقافة والكتابة، فاغتاظ الرجل وانصرف، ولم يكلمني بعد ذلك، فأدركت أنه إنسان فظ غليظ الطبع أجلُفه.. وفي صلة معه: من المغربات أن السلك الديبلوماسي العربي المعتمد في باريس بادر إلى إنشاء جائزة منذ ستّ سنوات، تُمنح سنويا لأحد الروائيين العرب الفرنكوفون، على اعتبار أنهم يخدمون قضايا العرب وثقافتهم، والحال أن هؤلاء يوجدون في كفالة الأوساط الفرنسية نشريا وإعلاميا، وفي رعاية سياسة فرنسا الفرنكوفونية. وبغض النظر عن انطماس البصيرة وفساد التصور لدى السفراء العرب أصحاب المبادرة، فإن ما توقعه مثقّفون وملاحظون حصل ليكشف عن ذلك بالحجّة المادية والدليل البين. ففي دورة 2012، توافق السلك المذكور على منح الجائزة لذلك الروائي. وكان على وشك تسلمها، لولا أن تدارك السفراء الأمر بحجبها عنه، والفضل في اتخاذ قرارهم يعود إلى مساعي شخصيات عربية مقيمة في باريس، منهم فاروق مردم باي وإلياس صنبر سفير فلسطين في اليونسكو وليلى شهيد سفيرة فلسطين في باريس سابقا، وذلك باعتبار أن الروائي ذاك تصدر عنه مواقف وكتابات عنصرية محقّرة في حق العرب وثقافتهم، كما أنه معروفٌ بتأييده إسرائيل وزياراته لها. وقد عرف وضع الجائزة بعد ذاك انسحاب السلك المذكور منها، ليسهر على استمرارها مجموعة لاكردير الفرنسية ومعهد العالم العربي. أما صلصال فقد صعّد من توجهه العدائي السافر للعرب والإسلام في روايته «2048» التي استوحى توجهها الإسلاموفوبي من رواية ميشل هولبيك «Soumission» (ويعني بها الإسلام)، واحتفت بها أوساط إعلامية أيّما احتفاء، وهي نصٌّ تخيل فيه صاحبه أن سياسيا مسلما فاز في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، فتربّع على كرسي الإليزيه، وأخذ يطبق الشريعة الإسلامية بعد إلغاء اللائكية، ثم ألزم النساء بالحجاب والخمار، والفرنسيين جميعا بتبنّي أركان الإسلام الخمسة، وسوى ذلك من الترّهات الهذيانية المقيتة، التي لم يكن الغرض منها عند صلصال إلا ترويع وتحذير أهالي فرنسا ودولتها ومؤسساتها من أخطار الإسلام في حد ذاته، ومن جمعياته المسلمة في فرنسا...

وهكذا يلتقي هراء صلصال ويتماهى مع نظرية رونو كامي العنصري حول ما سمّاه «Le grand remplacement»، أي كون المسلمين حلوا محل الفرنسيين الأصليين البيضان، وأيضا مع كلام ألن فينكنكروت عن أقاليم الجمهورية الضائعة « Les territoires perdus de la République » أي التي يقطنها الأجانب، وفي مقدمتهم المسلمون، ولو كانوا فرنسيي الجنسية ومندمجين اجتماعيا ويحترمون لائكية الدولة ويؤدّون ضرائبهم كباقي المواطنين الفرنسيين. أما من بلغ الرقم القياسي في كراهية الإسلام والتحريض على معتنقيه، ووصفهم بالمحتلين، كالنازيين، والعاملين على أسلمة الشارع، فهو إيريك زمور، هذا الوجه الكريه، الداعي إلى عودة فرنسا إلى طُهرها العرقي ودينها المسيحي وحضارتها الأصلية. وقد حقّ إيدي بلينيل منشئ «ميديا بارك»، حين اعتبر في كتابه «من أجل المسلمين» كل الإسلاموفوبيين، ذكّرنا بعضهم بأنهم يسعون إلى استبدال يهود الثلاثينيات القرن الماضي بمسلمي هذا العهد، وتسجيل الإسلام في جذاذة S بلغة البوليس، أي الديانة الأخطر على فرنسا وهويتها ومؤسساتها. وقد بلغ الغلو الإسلاموفوبي والنزوع إلى تدعيش الإسلام درجةً من التواتر والحدّة، بحيث حدت بالوزير الأول إدوار فيليب، في ما يخص خطاب إيريك زمور مثلا، إلى وصفه بالغثياني، كما أثار اشمئزاز هؤلاء الذين خصّهم البحاثة، باسكال بونيفاس، في كتابه «المثقفون المزيفون»، معارضا به كتابه الآخر «المثقفون النزهاء»، وقد تكون لنا عودة إلى الكتابين معا.

(كاتب ووزير مغربي سابق)

تضارب المصالح بين موسكو وطهران في سورية

عمار ديوب

دولتان، إحداهما إقليمية، إيران، وأخرى عالمية، روسيا، تقتسمان المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، وهما اللتان منعتا سقوطه، وتوسعتا في أرض المعارضة، فصارت «للنظام» أغلبية سورية. مناطق الدولتين جزء من المشهد السوري. وهناك تركيا وأميركا. ولتكتمل المأساة، هناك المناطق التي تحتلها إسرائيل. إذاً، سورية بأكملها محتلة. على الرغم من ذلك، هناك عقوبات مشدّدة على النظام، وضد حُماته، روسيا وإيران. تمنع العقوبات موسكو من التمتع بالاستثمارات التي عقدتها مع النظام. وكل الدول المتدخلة في الشأن السوري تعزّز مناطق نفوذها، وإذا كانت تركيا تؤمن احتياجات المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وأميركا وإسرائيل تفعلان ذلك، فإن روسيا وإيران تعاقبان كما النظام، وحالة مناطق الأخير هي الأسوأ. وقد بدأت الحالة تُقلِق روسيا التي فعلت المستحيل لإعادة تعويمه قبل 2015 وبعده، والآن. الاشتراطات الأميركية والأوروبية واضحة إزاء روسيا. فعلى روسيا تهميش الوجود الإيراني في سورية، وبعدها يمكن إجراء تسوياتٍ معها، كالخطوة خطوة أو تسوية معينة ترضى موسكو. ويتضمن ذلك بقاء النظام الحالي فترة، ومن ثم إجراء إصلاحات فيه تؤدّي إلى انتقاله نحو نظامٍ جديد، يفتح الأفق نحو الدمقرطة، وتمكين السوريين من حكم أنفسهم. بدت مؤشرات جديدة على خلافاتٍ عميقة بين روسيا وإيران وحزب الله، وتجلّت عبر عدم وجود إيران في منصة الدوحة، واستدعاء وفدٍ من حزب الله إلى موسكو، وتسريباتٍ تؤكّد ضرورة دمج الفرقة الرابعة بالحرس الجمهوري، أي التخفيف من سطوة ماهر الأسد في الجيش والسلطة، والطلب من حزب الله إعادة الصواريخ الدقيقة إلى إيران، والانسحاب من سورية، وطلبات أخرى في السياق ذاته، سياق التخفيف من الوجود الإيراني، وهذا مطلب إسرائيلي أميركي، ولكنه حاجة روسيا لتتفرد باستثماراتها وتتمركز في سورية، وهذا غير قابل للتحقق مع الوجود الإيراني الكبير، والفاعل في السلطة السورية، الذي يرى نفسه الحامي الحقيقي للنظام، والمانع سقوطه، وهناك فئات في السلطة تابعة تبعة كاملة لإيران. هنا يصبح الخلاف كبيراً؛ فروسيا تعتبر نفسها منقذة النظام، وتتخوّف من تفكّك أركان الدولة، بينما إيران تعتبر أنها من استدعت روسيا، وأغرتها بالاستثمارات المستقبلية، بشرط أن تظل هي المهيمنة على النظام السياسي، وهذا غير ممكنٍ في عرف الدول العظمى، وبالتالي يُشطَب.

منطق الدول العظمى إضفاء الهيمنة الكاملة على الدولة المحتلّة، أو إشراك دول أخرى، لغاياتٍ محدّدة

وتركيا وأميركا وإسرائيل مجمعاتٌ على ضرورة تهميش الوجود الإيراني. عدا ذلك، هناك إشكالية متصاعدة، تتعلق بإمكانية «تفكّك الدولة السورية»، كما نُقِل عن لافروف. وبالتالي، لا يمكن روسيا المخاطرة بما فعلته منذ 2011 في سورية، وهذا يقتضي تحقيق الشروط الإسرائيلية والأميركية والأوروبية، والمتعلقة بتخفيف الوجود الإيراني، لتُسلَّم سورية لروسيا.

الأزمة الاقتصادية الاجتماعية العميقة في النظام السوري، وبوادر شعبية للاحتجاج ضده، ينذران روسيا بالتحرّك نحو مداخل جديدة لاستمرار احتلالها وضمان مصالحها المستقبلية. إيران تعي التحليل أعلاه، وتعلم أنها مرفوضةٌ من دولٍ كثيرة، ومن أكثرية الشعب السوري، ولكنها أيضاً لن تغادر سورية سريعاً كما فعل النظام بمغادرة لبنان بليلة وضحاها عام 2005. عدم مغادرة إيران يستدعي تفاوضاً جديداً بينها وبين روسيا، ومماحكات على الأرض السورية، وربما تصفيات معينة في قلب السلطة ذاتها. لا تريد إيران الاقتراب من هذه اللعبة، فهي ستفتح على جولات وجولات، وكذلك لا تريدها روسيا. إيران معنيةٌ بالتخفيف من وجودها في سورية، ولم يعد ممكناً الاختفاء ضمن تشكيلات الجيش السوري أو ألاعيب أخرى؛ فالفرقة الرابعة قد تُدمج بالحرس الجمهوري أو تُفكك، وهي رسالة روسيّة إلى إيران.

مشكلة إيران أن استمرار وجودها الفاعل في لبنان مرتبطٌ بسورية، وهناك سردية قدمتها للشعب الإيراني عن سبب وجودها في سورية، والتخفيف «وربما الخروج العسكري» سيكون بداية الانحسار الإقليمي لها. مشكلتها أنها تلعب بمنطقةٍ أصبحت تتحرّك فيها الدول الأقوى عالمياً، كروسيا وأميركا وخلفها أوروبا، وهناك الصين، وهناك حظ إيران السيّئ بسبب عدائها الشديد مع إسرائيل. الخلاف بين روسيا وإيران ليس جديداً، والمماحكات ليست جديدة، لكنها وصلت إلى لحظةٍ حرجة لروسيا ولمستقبل وجودها في سورية، وهذا يستدعي سياسة جديدة روسية، مفتاحها التخفيف من الوجود الإيراني في سورية، وإجبار النظام على تقديم تنازلاتٍ حقيقيةٍ للمعارضة، وقد تنتهي بالتخلي عنه تدريجاً. النظام وإيران يعيان أنهما غير قادرين على الحفاظ على السلطة في سورية، إذا هَددت روسيا بانسحابها، وبالتالي ليس في حوزتهما إلا الخضوع للروس، إن قرّروا إجراء تسوية مع الأطراف الدولية. ليس سهلاً تحليل اللحظة الراهنة في سورية، وأية خيارات ستَشق طريقها نحو المستقبل، وتكون منسجمةً مع حركة التاريخ وضمان مصالح لروسيا، وهذا غير ممكن من دون ضمان مصالح الشعب السوري.

> منطق الدول العظمى إضفاء الهيمنة الكاملة على الدولة المحتلّة، أو إشراك دول أخرى، لغاياتٍ محدّدة

مدخل روسيا إلى الطلب الجاد من الأميركان وتركيا وإسرائيل مغادرة سورية يفترض إخراج إيران ومليشياتها؛ وقدرة روسيا على منع تفكّك الدولة السورية، مرتبطة بتنفيذ حلٍّ سياسيٍّ يبدأ من قرار مجلس الأمن 2254، وإعادة الشعب المهجّر إلى بلاده وأملاكه، وحينها يمكن أن تبدأ أميركا وأوروبا بالمساهمة في النقاشات عن إعادة الإعمار، كما أكدت ذلك أوروبا في مؤتمر المانحين في بروكسل أخيراً.

يبدو أن روسيا صارت تفكر في هذا المدخل جدّياً، وليس واضحاً كيف سيتصاعد الخلاف بينها وبين إيران، وكيف سيستجيب قادة النظام للشروط الروسية، ولا سيما أن سياسات القادة تكاد تهدّد بقاء أركان الدولة السورية.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads